

## الإدارة الإلكترونية بوابة جديدة لرفع كفاءة القضاء الإداري

م.م جميل خليل صالح المجمع

إشراف ا.د عبد الملك يونس محمد رشيد

الجامعة الإسلامية في لبنان كلية القانون / قسم القانون العام

**E-administration is a new gateway to raise  
the efficiency of administrative judiciary**

**Jameel Khalil Salih Al-Majmaie**

**Jameel\_kalil@yahoo.com**

### المخلص

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت "الإدارة الإلكترونية" أساساً لتحسين الأداء في مختلف المجالات، خاصة في القضاء الإداري. يشهد هذا القطاع تحديات متعلقة بتعقيد الإجراءات وطول فترة مراجعة القضايا، مما يجعل تطبيق الأنظمة الإلكترونية ضرورة ملحة لتعزيز الكفاءة وتوفير الوقت. فالإدارة الإلكترونية تتيح إمكانية تسريع معالجة القضايا، وتقليل الوقت المستغرق للإجراءات، وتوفير وصول سريع وآمن إلى المعلومات لجميع المعنيين أحد أبرز مكاسب التحول الرقمي هو توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة، تمكن القضاة والمستشارين القانونيين من الوصول السريع إلى تفاصيل القضايا، مما يساهم في اتخاذ قرارات تستند إلى بيانات دقيقة وموثوقة. كما تتيح الأنظمة الرقمية القدرة على تتبع مسار القضايا خطوة بخطوة، مما يعزز من الشفافية، ويزيد من ثقة الجمهور في العدالة، ويقلل من فرص الفساد والتلاعب تساهم الإدارة الإلكترونية أيضاً في تحسين التواصل بين مختلف الأطراف. فيمكن للجهات الحكومية، والمحامين، والمواطنين تبادل المعلومات وتقديم الطلبات بشكل إلكتروني، مما يقلل من الحاجة للذهاب إلى المحاكم ويوفر الوقت والجهد والتكاليف، بالإضافة إلى ذلك، تدعم الإدارة الإلكترونية رؤية مستقبلية لقضاء إداري نكي قائم على النزاهة الاصطناعي والتحليلات الرقمية، ما يساهم في تقديم خدمات أسرع وأكثر دقة، ويجعل العملية القضائية أكثر ملاءمة لتطلعات المواطنين وأسرع في التكيف مع التغيرات العالمية، مما يجعل العدالة أقرب للناس وأكثر سرعة في تحقيقها، ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحثون في الدراسات الحديثة مناهج متعددة مثل المنهج التأسيسي، الذي يحول الإجراءات التقليدية إلى إلكترونية، والمنهج المقارن لتبسيط الضوء على تجارب دول أخرى في استخدام التكنولوجيا لتحسين القضاء، والمنهج التحليلي لدراسة جميع الجوانب اللازمة لتطوير القضاء الإداري إلكترونياً. الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، القضاء الإداري، التكنولوجيا الحديثة، رفع كفاءة القضاء الإداري، تحسين مرافق الإدارة العامة، تبسيط إجراءات القضاء الإداري ومرافقه.

### المقدمة:

في عصر التكنولوجيا المتسارعة والتحول الرقمي، أصبح مفهوم "الإدارة الإلكترونية" أكثر من مجرد كلمة طنانة؛ فهو تحول شامل يؤثر على مختلف جوانب حياتنا، ويعيد تشكيل طرق تعاملنا مع الخدمات والمعلومات. ومن أبرز القطاعات التي تحتاج إلى تبني هذا التحول القضاء الإداري. فالإجراءات القضائية الإدارية عادة ما تكون معقدة وتتطلب وقتاً طويلاً لمراجعة القضايا واتخاذ القرارات، مما يجعل تطبيق الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لمواجهة هذه التحديات، وتعتبر الإدارة الإلكترونية بوابة جديدة تفتح الطريق للقضاء الإداري لتحسين كفاءته وجودة خدماته. فمن خلال تبني الأنظمة الإلكترونية، يمكن تسريع معالجة القضايا، وتقليل الوقت المستغرق للإجراءات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات لجميع الأطراف المعنية بسرعة وأمان. وتبرز أهمية هذا التحول في توفير قاعدة بيانات رقمية شاملة تمكن القضاة والمستشارين القانونيين من الوصول الفوري إلى المعلومات والتفاصيل الدقيقة حول القضايا، مما يساهم في اتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة، كما يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية

في القضاء الإداري في تحقيق مستوى عال من الشفافية والمساءلة، حيث تسمح الأنظمة الرقمية بتتبع مسار القضايا خطوة بخطوة، مما يعزز ثقة الجمهور في العملية القضائية ويقلل من فرص الفساد أو التلاعب. كما تعد الإدارة الإلكترونية أداة فعالة للتواصل بين الأطراف المختلفة، حيث يمكن للجهات الحكومية والمحامين والمواطنين تبادل المعلومات وإرسال الطلبات الإلكترونية دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر المحكمة، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل التكاليف<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق رؤية مستقبلية للقضاء الإداري الذكي الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية لتقديم خدمات أسرع وأكثر فعالية، مما يساهم بدوره في توفير بيئة قضائية تتماشى مع تطلعات المواطنين وتواكب التغيرات العالمية، مما يجعل العدالة أقرب وأسرع، في النهاية الإدارة الإلكترونية ليست مجرد تحديث أو تحسين بل هي خطوة ضرورية نحو تحقيق قضاء إداري حديث وفعال. فهل يفتح هذا التحول الرقمي آفاقاً جديدة لتطوير مرفق القضاء الإداري؟ وهل سيكون حجر الأساس للعدالة في المستقبل. وتلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً هاماً في تسهيل الإجراءات بشكل عام وأمام القضاء بشكل خاص، وذلك بتوفير الوقت والجهد والمال على المتقاضين والدولة، وقد لاحظت ذلك العديد من الدول الأجنبية والعربية التي أعدت خططاً لتطوير مرافقها القضائية بما يسمح باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق العدالة السريعة والفعالة، وخاصة الخطوات المتعلقة بتسجيل الدعوى، وتقديم المستندات والأدلة التي يستند إليها المدعي، والدفع الإلكتروني لرسوم المحكمة، والإعلانات القضائية والإخطارات للخصوم وممثليهم<sup>(٢)</sup>، ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة غير التقليدية وحدائته في نفس الوقت، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج بحثية، منها المنهج التأسيسي، الذي تناول الإجراءات التقليدية المتبعة أمام القضاء الإداري، محاولاً تحويل تلك الخطوات إلى شكل إلكتروني، مع الأخذ في الاعتبار أن هدف البحث ليس تناول قضية نظرية مجردة بحتة، وإنما تناول ركيزة قانونية عملية؛ والمنهج المقارن وتناول تجارب بعض الدول التي اهتمت بموضوع إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في إجراءات التقاضي؛ بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي وما يتطلبه موضوع البحث من ضرورة دراسة كافة جوانبه بالتحليل والتدقيق، وذلك لوضع تصور لتطوير الإجراءات أمام القضاء الإداري باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وحجم المكاسب التي سيحققها ذلك سواء للمتقاضين أو للمصلحة العامة التي هي أساس قيام أي مرفق عام، والتي تتمثل في إتاحة حق التقاضي لجميع المتقاضين بكل سهولة وبساطة، مع تحقيق فكرة العدالة الناجزة. الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات الحديثة، القضاء الإداري، المرافق العامة السلطة القانونية.

## Abstract

In light of the rapid digital transformation, "e-administration" has become the basis for improving performance in various fields, especially in administrative judiciary. This sector is facing challenges related to the complexity of procedures and the length of the case review period, which makes the implementation of electronic systems an urgent necessity to enhance efficiency and save time. Electronic administration allows for the acceleration of case processing, reduces the time taken for procedures, and provides quick and secure access to information for all concerned. One of the most prominent gains of digital transformation is the provision of a comprehensive and accurate database, enabling judges and legal advisors to quickly access case details, which contributes to making decisions based on accurate and reliable data. Digital systems also allow the ability to track the course of cases step by step, which enhances transparency, increases public confidence in justice, and reduces opportunities for corruption and manipulation. Electronic administration also contributes to improving communication between different parties. Government agencies, lawyers, and citizens can exchange information and submit requests electronically, which reduces the need to go to courts and saves time, effort, and costs. Keywords: E-administration, administrative judiciary, modern technology, raising the efficiency of administrative judiciary, improving public administration facilities, simplifying administrative judiciary procedures and facilities.

## أهمية البحث

موضوع بحثنا "الإدارة الإلكترونية: مدخل جديد لرفع كفاءة القضاء الإداري" حول تقديم مقترح قانوني حول كيفية استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة لتطوير مرفق القضاء الإداري في محاولة لتسريع تحقيق العدالة الناجزة وتبسيط إجراءات التقاضي، مع تحقيق المبدأ الدستوري المقرر لحق التقاضي على النحو الأمثل المطلوب، من خلال تناول كافة الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري والنظر فيها ومدى إمكانية تحويلها إلى الشكل الإلكتروني دون المساس بالإجراءات التي يفرضها القانون ضماناً للمتقاضين والعلم والتكنولوجيا، وأن التعليم والإنتاج يقومان على الإسراع في تطبيق أحدث الإنجازات البشرية في هذا المجال، ومواكبة التقدم التقني والعلمي الذي يحدث في العالم في مجال تكنولوجيا الاتصالات وما صاحبه من تغيير في بعض المفاهيم القانونية، مع حدوث طلب عالمي على استخدام هذه التكنولوجيا لما توفره من مزايا لا مثيل لها في كافة المسائل القانونية ومنها الإجراءات القضائية، والحقيقة التي يشهد لها التاريخ أن العديد من التحولات في الفكر القانوني كانت نتيجة للتطورات

التقنية والتحويلات الصناعية، بل وحتى الفروع القانونية الجديدة لم تظهر إلا نتيجة لتقدم تقني معين، فكل تقدم علمي له تأثيره على القانون دائماً، والقانون يأتي دائماً كرد فعل لكل تقدم علمي. إلقاء الضوء على المزايا التي يمكن أن تعود على المتقاضين لدى القضاء الإداري والقائمين عليه نتيجة التحول إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراءات التقاضي كبديل للإجراءات التقليدية، مع محاولة إزالة أي خوف قد ينتاب المتقاضين والقائمين على القضاء من هذا التحول. هناك عدد من الدوافع والأهداف وراء اختيار موضوع البحث: ما ورد في الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية المختلفة في مصر، وعلى رأسها المحكمة الإدارية العليا، من تقرير "أن الدول المتحضرة تعيش في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وأن هذه الثورة بكل آفاقها الواسعة هي أحد مفاتيح التنمية والتقدم والازدهار، وأنه لا سبيل لهذه الأمة في استشرافها للمستقبل إلا أن تندفع إلى التقدم بكل طاقاتها وقدرات أبنائها للاستفادة من مصادر المعرفة.

### إشكالية البحث

وتتجلى إشكاليات موضوع البحث في جوانب عديدة، من أهمها: ندرة المراجع القانونية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث، مما جعل الباحث يلجأ إلى الاستعانة بالعديد من المراجع العامة التي تتناول الموضوعات القانونية المختلفة التي تناولت موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها. عدم وجود نصوص تشريعية تنظم الجانب الإلكتروني للتقاضي في مصر. ندرة الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء المصري، سواء الإدارية أو العادية، المتعلقة بموضوع البحث، والتي اقتضت رغم ندرتها على قبول الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية. ما زال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مصر في أعمال الإدارة الحكومية يسير على استحياء وببطء شديد نتيجة لعدم تقبل أغلب موظفي الدولة لهذه التكنولوجيا، وتخوفهم من استخدامها، على الرغم من أن مصر من أوائل الدول العربية التي تبنت ما يسمى بمشروع الحكومة الإلكترونية في أوائل التسعينيات.

### منهج البحث:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة غير التقليدية وحدائته في ذات الوقت، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج بحثية، منها:

- ١- المنهج التأسيسي: والذي تناولنا فيه الإجراءات التقليدية المتبعة أمام القضاء الإداري، محاولين تحويل تلك الخطوات إلى شكل إلكتروني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هدف البحث ليس تناول قضية نظرية مجردة بحتة، بل تناول ركيزة قانونية عملية.
- ٢- من خلال المنهج المقارن: والذي تناولنا فيه تجارب بعض الدول التي اهتمت بموضوع إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في إجراءات التقاضي.
- ٣- من خلال المنهج التحليلي، حيث يتطلب موضوع البحث ضرورة تناول كافة جوانبه من خلال التحليل والتدقيق، وذلك لوضع تصور لتطوير الإجراءات أمام القضاء الإداري باستخدام الوسائل الإلكترونية.

### خطة البحث

تناولت دراستنا من الخطة البحثية التالية: المبحث الأول الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة. المبحث الثاني إثر التكنولوجيا الحديثة على مرفق القضاء الإداري.

### المبحث الأول الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة

أطلق البعض على الإدارة الإلكترونية لمرافق الدولة اسم الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الذكية أو حكومة عصر المعلومات أو الحكومة المتنقلة أو الإدارة بلا ورق أو الإدارة العامة الإلكترونية أو الخدمات عن بعد أو الإجراءات الإدارية عن بعد، وسنحاول التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها والفرق بينها وبين الإدارة التقليدية على النحو التالي:

**أولاً: ما هي الإدارة الإلكترونية تُعرف الإدارة الإلكترونية بأنها** "إطار عام ونظام تقني متكامل يختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية، حيث تتضمن تحولاً كبيراً في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدول، من إنسانية واجتماعية واقتصادية وإنتاجية، من أجل التنمية الداخلية وبهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية في الأصل. كما تُعرف بأنها استخدام التكنولوجيا الحديثة من الإنترنت والهواتف المحمولة وأجهزة الفاكس وأنظمة المراقبة وأجهزة التتبع وأجهزة الراديو والتلفزيون لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين والشركات الخاصة<sup>(٣)</sup>، كما تُعرف بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل حرية نقل المعلومات وتجاوز الحدود المادية والشكل الورقي في النظام القائم واستبداله بأنماط وأنظمة جديدة تعتمد على أتمتة أو حوسبة الإجراءات الورقية الحالية". كما يعرف بأنه "تحويل العمل والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى عمل إلكتروني يتم تنفيذه بسرعة عالية ودقة متناهية"<sup>(٤)</sup>، ويعرف أيضاً بأنه "استخدام ناتج القدرة التقنية لتحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. ويعرف أيضاً بأنه كسر حاجز الزمان والمكان

من الداخل والخارج للحصول على الخدمات من خلال ربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري والالتزام بتطويره وميكنة كافة الأنشطة وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات. ويعرف أيضاً بأنه "استخدام ناتج الثورة التكنولوجية لتحسين مستويات أداء المؤسسات الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. ورغم أن مصطلح الإدارة الإلكترونية يحتوي على كلمة إلكترونية إلا أنه ليس مصطلحاً تقنياً فحسب بل هو مصطلح إداري يعبر عن التحول الجذري في المفاهيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية وعلاقة الأفراد والمؤسسات ببعضها البعض.

#### **ثانياً: الفرق بين الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة والإدارة التقليدية للمرافق العامة**

يتضح من التعريفات السابقة للإدارة الإلكترونية للمرافق العامة أنها تختلف عن الإدارة التقليدية لهذه المرافق في عدة جوانب تمثل في الحقيقة أسباب تبني مختلف دول العالم لهذا الأسلوب الإداري الحديث، وتتمثل هذه الفروق فيما يلي:

١. الحفظ: في ظل الإدارة التقليدية وسيطرة المعاملات الورقية من حيث تخزين المعلومات والبيانات أو تقديمها مما يعرضها للتلف مع مرور الوقت أو الضياع، بينما في الإدارة الإلكترونية يتم تخزين المعلومات والبيانات إلكترونياً على وسائط إلكترونية، وتقديمها في شكل إلكتروني مما يساعد على حفظها من التلف أو الضياع مع إمكانية تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقصر وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت.

٢. الاسترجاع: إن استرجاع المعلومات المخزنة بالطرق التقليدية صعب للغاية بسبب تراكم الملفات التي تحتوي عليها، وهو ما يتطلب ساعات أو أيام، في حين أن مثل هذا الأمر لا يكلف الباحث في أرشيف الشبكة الإلكترونية للمعلومة أكثر من بضع ثوانٍ بالضغط على الزر المختص على لوحة المفاتيح.

٣. التكاليف: إن تخزين ملفات المعاملات التي تحتوي على معلومات في الإدارة التقليدية يتطلب أماكن لتخزينها، كما يتطلب توفير عمال وموظفين تكون مهمتهم إدارة هذه المخازن وحفظ محتوياتها؛ في حين أن الإدارة الإلكترونية لا تحتاج إلى ذلك عند تخزين الملفات فيها، بالإضافة إلى توفير نفقات إنشاء أماكن لتقديم الخدمات التقليدية، حيث يتم تقديم الخدمة عن بعد ومن خلال منزل طالب الخدمة بالتواصل مع الإدارة عبر الإنترنت (٥).

٤. الحماية: تتمتع الإدارة الإلكترونية بحقيقة أنها من خلال برامج الأمن والحماية الإلكترونية تضمن عدم تمكن أي شخص من الوصول إلى المعلومات والتلاعب بملفاتها ومعاملاتها بالحذف والإضافة، في حين أن الإدارة التقليدية لا تمنع ذلك (٦).

٥. التوثيق والرقابة: من خلال الإدارة الإلكترونية يتم تسجيل تاريخ ووقت المعاملة التي تمت

#### **ثالثاً: خصائص الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة**

وتوضح لنا التعريف السابقة الخصائص المميزة للإدارة الإلكترونية للمرافق العامة والتي تتمثل فيما يلي:

- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها كأداة أساسية في يد الإدارة لإنجاز مهام ووظائف الجهاز الإداري، وأتمتة كافة الأنشطة الإدارية مع ضمان تحديثها بشكل مستمر مما يؤدي إلى تقليل استخدام النماذج اليدوية والتعامل بالنماذج الإلكترونية.
- تطوير وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور من خلال تسهيل الإجراءات وخطوات العمل وترشيد العمليات الحكومية والحد من تكرار الإجراءات مع إعادة هندسة إدارة الموارد البشرية مما يؤدي إلى تقليل الأعباء الإدارية على الموظفين.
- ربط الخدمات الحكومية والإجراءات المتبعة للحصول عليها وكافة الجهات الحكومية المعنية بها وتفعيل إجراءات الخدمة آلياً بين الدوائر والوزارات مما يحقق السهولة والمرونة في التعامل بين الجهات الحكومية.
- اعتماد مواصفات قياسية موحدة لتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارات والجهات المختلفة.
- تخفيض تكاليف تقديم وتطوير الخدمات المقدمة للمستخدمين والقطاعات المختلفة، وذلك بالاعتماد على برامج التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى ترشيد الوقت والجهد مع الحفاظ على شرط الجودة في تقديم الخدمات.
- زيادة الشفافية وتحسين أداء العمل الإداري ومحاربة الفساد والوساطة والمحسوبية.

#### **رابعاً: تقييم فكرة الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة للدولة:**

أ- يترتب على تطبيق أي أسلوب أو فكرة تحقق مجموعة من المزايا وكذلك ظهور عدد من المثالب ويمكن تلخيص مزايا وعيوب الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة على الشكل التالي

١- سرعة الإنجاز لا شك أن إنجاز المعاملات إلكترونياً لا يستغرق أكثر من دقائق معدودة، مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة والبحث عن الموظف المختص وانتظار الدور وتحقق الموظف من شروط الخدمة المطلوبة إذا كانت النوايا طيبة. كما تقدم الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة الخدمة للمواطن بسرعة من خلال تسجيل الدخول إلكترونياً وليس من خلال الدخول في طابور الانتظار وانتظار الدور لفترة طويلة.

٢- زيادة الإتقان إن إنجاز الخدمة إلكترونياً يكون عادة أكثر دقة وإتقاناً من الإنجاز اليدوي، كما يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك المفروضة على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدي، وبالتالي يمكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها والاستغلال الأمثل لإمكانات الحكومة باتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية.

٣- خفض التكاليف: لا شك أن إنشاء نظام إدارة إلكتروني يتطلب في البداية إنفاق مبالغ كبيرة على شراء الأجهزة والمعدات وإعداد البرامج وتدريب الموظفين. إلا أن أداء الخدمات إلكترونياً بعد ذلك أقل تكلفة بكثير من أدائها بالطريقة التقليدية أو اليدوية، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة والاستغناء عن إنشاء مقار متعددة في أماكن مختلفة لتقديم الخدمات، واختصار الإجراءات ومراحل العمل، بالإضافة إلى تقليل أو الاستغناء كلياً عن كميات الأوراق والمستلزمات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات.

٤- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية بمعناها البغيض ونتائجها السيئة التي تؤدي إلى هدر الجهد والوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة. فبدلاً من اتباع عدد من الإجراءات والحصول على توقيعات عدد من الموظفين، يمكن تبسيط الإجراءات وتسهيلها بخطوة واحدة من خلال الدخول في صف الحكومة بشبكة المعلومات، مما يجعل من الممكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة مع توفير الوقت والنفقات وهذا يؤدي إلى تقليل النفقات مع إمكانية إنجاز المعاملة أو الخدمة من قبل موظف واحد دون الرجوع إلى رؤسائه أو زملائه في العمل بالرجوع إلى قاعدة البيانات المعدة مسبقاً في إدارته، والتي تعتبر تفويضاً للموظف لاتخاذ قراره بناءً عليها.

٥- زيادة فعالية وكفاءة الحكومة: وذلك من خلال خلق تفاعل جماعي متوازن بين الحكومة كمقدم خدمة وعدة أطراف أخرى، وهي المواطنون وقطاع الأعمال والجهات الحكومية مع بعضها البعض، بالإضافة إلى تحسين مستوى التواصل والارتباط بين المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض، وكذلك تحسين مستوى التواصل بين الأفراد والمرؤوسين في كل مؤسسة، مما يسمح بتحسين مستوى سرعة وجودة اتخاذ القرار وتحليل المشاكل المعقدة ووضع حلول عقلانية في هذا الصدد.

#### ب- عيوب تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الدولة

١- مشكلة البطالة: الاعتماد على التطور التكنولوجي في إنجاز وتمام الاعمال وتقديم الخدمات الحكومية وما يستتبعه ذلك من إعادة هيكلة وتنظيم الوحدات الإدارية المختلفة من شأنه ان يؤدي الى الغاء وظائف واندثارها وظهور وظائف ومهام أخرى في محلها ومما يترتب عليه من فقد بعد الموظفين لوظائفهم بل وقلة عدد الموظفين المستخدمين في ضل استخدام التكنولوجيا الحديثة في انجاز اعمال الإدارة مما يؤدي الى زيادة البطالة.

٢- انتهاك الخصوصية والتجسس الإلكتروني: يخشى مستخدمو الإنترنت من احتمال انتهاك حقوقهم في الاحتفاظ بأسرارهم وبياناتهم الخاصة المتعلقة بهم والمسجلة لدى الحكومة نتيجة تعاملاتهم معها، والتي سٌحفظ في ظل الإدارة الإلكترونية في أرشيفات إلكترونية، مما يعرضهم لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق والإفصاح عنها ونقلها وحتى إتلافها، وهو ما يحدث عندما يتم إهمال أو ضعف الجانب الأمني في الإدارة الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى كارثة وطنية، حيث تحتوي هذه الأرشيفات الإلكترونية على معلومات ووثائق تتعلق بدوائر حكومية وشركات خاصة وأفراد عاديين.

٣- الاعتماد المتزايد على الخارج: إن الدول العربية مستهلكة للتكنولوجيا وليست منتجة لها، كما أن الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة تعتمد كلياً على هذه التكنولوجيا، مما يجعل الدول التي تريد إدارة مرافقها إلكترونياً تحت رحمة من يزودها بهذه التكنولوجيا وسيطرتها، بل وقد تخترقها، مما يهدد الأمن القومي، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الدول أعداء أم أصدقاء، فإن الدول تتجسس على بعضها البعض دون النظر إلى نوع العلاقات التي تربطها

٤- الشلل الإداري: إن التطبيق الخاطئ لمفهوم واستراتيجية الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، والانتقال المفاجئ من أسلوب الإدارة التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني دون الاعتماد على التسلسل والتدرج سيؤدي إلى الشلل في وظائف الإدارة، حيث يتطلب الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة تغييراً في الهياكل التنظيمية للوحدات الإدارية من الناحية التشريعية البشرية والإجرائية.

المبحث الثاني أثر التكنولوجيا الحديثة على مرفق القضاء الإداري

أولاً: تعريف القضاء الإداري الإلكتروني: لقد تناولنا في بداية هذا البحث مسألة الانتقال من نظام الإدارة التقليدي إلى نظام إدارة "الحكومة الإلكترونية"، وبطبيعة الحال فإن القضاء الإداري ليس بمعزل عن باقي مرافق الدولة، الأمر الذي دفع الباحث إلى محاولة الإجابة عن التساؤل الذي أثير منذ ظهور مصطلح إدارة "الحكومة الإلكترونية": هل يمكن للقضاء الإداري أن ينتقل من التعاملات الورقية والإجراءات التقليدية إلى التعاملات الافتراضية والطرق الإلكترونية؟ خاصة وأن هذا يتفق مع القاعدة التي تحكم المرافق العامة ومنها القضاء وهي إمكانية الاستبدال أو التعديل في أي وقت. وفي هذا المبحث سنحاول تناول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال توضيح مفهوم القضاء الإداري الإلكتروني<sup>(٧)</sup>، ومزايا استخدام التكنولوجيا الحديثة في القضاء الإداري، وكيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة في المراحل المختلفة للدعوى الإدارية داخل محاكم مجلس الدولة. إن استخدام أنظمة القضاء بتكنولوجيا المعلومات الحديثة في القضاء الإداري يعني استبدال أنظمة المعلومات والاتصالات بالآليات التقليدية التي كان الخصوم يستخدمونها في تحريك الدعوى ورفعها وإدارتها أمام المحكمة المختصة، ومتابعة أي قرارات أو إجراءات قضائية جديدة حتى صدور الحكم النهائي واستئنافه. من المفترض أن يتبع القضاء الإداري الإلكتروني أسلوباً غير مألوف في إجراء الإجراءات والمعاملات القضائية، وذلك بالانتقال من الإجراءات المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في تسجيل الدعوى وإجراء إجراءاتها وحفظ ملفاتها. وتقوم فكرة هذا القضاء على ربط كافة الجهات القضائية في ديوان المظالم السعودي بمختلف الدوائر ودمجها في إطار تفاعلي واحد، وهذا يتطلب أولاً أتمتة عمل كل دائرة قضائية في ديوان المظالم على حدة، ثم ربطها بنظيراتها في المحافظات الأخرى، ثم ربطها بما هو أعلى منها حتى تتمكن من أداء عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتتم التواصل بينها عبر نفس الوسيلة، وتعمل كجهة اتصال واحدة، الوثائق الورقية والملفات والأرشيفات بشكل يسمح بالوصول السريع إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط بينها، فهي إدارة للأداء في مرفق العدالة، وهي - بلا شك - وسيلة فعالة لإدارة الوقت ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت، كما أنها إعادة هندسة للإجراءات القضائية، مما يؤدي إلى تحسين الخدمة القضائية المقدمة للمتقاضين مع توفير الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل تقديم تلك الخدمة<sup>(٨)</sup> أي أن النظام القضائي وصل إلى مرحلة المحكمة بلا ورق وبالتالي تحل المحكمة النزاع عبر الإنترنت عند الوصول إلى نظام المحكمة الإلكترونية بناءً على عدم وجود اتصال جسدي بين الخصوم وهيئة المحكمة المكلفة بحل النزاع) وليس كما يقترح البعض الاستغناء عن القاضي البشري واستبداله بحاسوب إلكتروني يتغذى بقاعدة بيانات ومعلومات تتعلق بموضوع معين، وعندما يعرض عليه النزاع بإدخال بيانات معينة يصدر الحاسوب حكماً في النزاع على ضوء ما تم تخزينه عليه وما تم إدخاله له، وفي هذه الحالة يصدر الحكم دون أدنى ممارسة لسلطة القاضي ومن خلال العرض السابق لمفهوم القضاء الإلكتروني، خلص أحد الأطراف إلى تعريف المحكمة الإلكترونية "محكمة المعلومات" بأنها "مساحة معلوماتية مزدوجة الوجود تسمح ببرمجة<sup>(٩)</sup> الدعوى الإلكترونية، وتتكون من شبكة الاتصال الدولية بالإضافة إلى مبنى المحكمة بحيث يسمح المظهر المكاني الإلكتروني للوحدات القضائية والإدارية لمجموعة من القضاة بمهمة فحص الدعوى والحكم فيها، وفقاً لتشريع يخولهم مباشرة الإجراءات القضائية، مع اعتماد تقنيات فائقة الحدثة لتسجيل الإجراءات القضائية، وحفظ ملفات القضايا وتداولها". وعرف جانب آخر النقاضي الإلكتروني بأنه "نظام آلي يمثل عملية الدعوى المدنية الجارية على الأوراق في تمثيل محوسب لتوثيق جميع خطوات ومراحل العمل القضائي، بحيث يتناول جميع المراحل التي تمر بها الدعوى"

ثانياً: مميزات استخدام التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء الإداري:

هناك العديد من المكاسب التي يمكن أن تعود على مرفق القضاء الإداري من استخدام الاختراعات الحديثة في إدارة أعماله، ومنها ما يلي: المساهمة في وجود قاعدة بيانات تتضمن المبادئ القضائية الصادرة عن المحاكم السعودية المختلفة، وقاعدة بيانات للأبحاث القانونية المتنوعة، وهي أهم أدوات القاضي الإداري التي تساعده في إصدار الأحكام وتبريرها. ولا شك أن إتاحة ذلك للمحامين على الموقع الإلكتروني المجاني لديوان المظالم سيثري الحياة القانونية ويحدث حركة قانونية سريعة وثورة في الأحكام الصادرة، بشرط اتباع الوسائل الفنية والتقنية في عمل هذه القاعدة البيانات لتأمينها من الاختراق والعبث<sup>(١٠)</sup> إن إدخال التقنية الحديثة يمكن المتقاضين من كتابة الدعوى والإجراءات التي تتبعها من خلال البوابة الإلكترونية لديوان المظالم (نظام محدد) المتاحة على شبكة الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد للزمين لموظفي المحكمة لذلك، مع توافر كمية الأوراق والدفاتر المستخدمة في التوثيق التقليدي لهذه الدعوى. تساعد الوسائل الإلكترونية الحديثة في متابعة سير ملف القضية المرفوعة أمام كافة درجات القضاء الإداري، مما يوفر الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، وتمكن المحامين من الاطلاع على ملفات القضايا ومحتوياتها ومعرفة الأحكام القضائية الصادرة فيها أولاً بأول، في أي وقت من النهار أو الليل دون انتظار ساعات العمل الرسمية للمحكمة، حيث تتوفر الخدمات على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، وطوال أيام الأسبوع، مما يختصر الوقت الممنوح للمحامين للاطلاع. وتمكن الوسائل الإلكترونية الحديثة المحكمة من إخطار المتقاضين بالإجراءات المتخذة في القضية وإبلاغهم بالإجراءات الصادرة في دعواهم، وذلك وفقاً لقرار مجلس القضاء الأعلى

السعودي رقم ٢١٩-٦-٣٩ وتاريخ ٢١-٤-١٤٣٩هـ. المستند إلى المرسوم الملكي رقم ١٤٣٨٨ وتاريخ ٢٥-٣-١٤٣٩هـ، المتضمن الموافقة على استخدام الوسائل الإلكترونية التالية في التبليغات القضائية. كما يستطيع القاضي الإداري من خلال هذه التقنية أن يرسل إلى الجهة المختصة في الجهات الإدارية المختلفة أحكامه الابتدائية في الدعوى وكذلك حكمه النهائي للتنفيذ وكذلك الخصوم ومحاميه تحقيقاً لمبدأ علم أطراف الدعوى بالأحكام الصادرة فيها حتى يتمكن المحكوم عليه من الطعن فيها إذا كانت هناك أسباب قانونية تستوجب الطعن<sup>(١١)</sup> لتقليص أعداد المراجعين لمحاكم القضاء الإداري على مختلف المستويات حيث يمكنهم الاطلاع على ما تم في قضاياهم واستخراج شهادتهم وأحكامهم إلكترونياً عبر الإنترنت بعد دفع الرسوم المستحقة عليهم بأي وسيلة دفع إلكترونية تقبلها وزارة العدل. وتساعد التقنية الحديثة في تسهيل العمل القضائي بتوفير الاتصال السريع وتبادل أوراق القضايا بين المحاكم والهيئات المعاونة لها مثل هيئة الطب الشرعي وهيئة الخبراء وبالتالي ربط المحاكم بالهيئات المعاونة لها من خلال شبكة واحدة ومع الدوائر الحكومية الأخرى لتبادل أوراق القضايا فيما بينها بسرعة وفعالية ومستوى عال من الأمان. تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً أساسياً خلال مرحلة إصدار الحكم، حيث توفر هذه التقنيات الحديثة للقاضي نماذج أحكام معدة مسبقاً في نظام معلومات محاكم القضاء الإداري نتيجة فحص نفس النوع من القضايا بشكل متكرر والتي استقر فيها الحكم على نمط معين، وما على القاضي إلا اختيار الحكم المناسب لظروف القضية المطروحة أمامه. كما تساعد الآليات التقنية الحديثة القاضي على إصدار الحكم المناسب في القضية المطروحة أمامه بكل سهولة، حيث يتم تسجيل كافة بيانات القضية المطروحة أمامه إلكترونياً، ومن خلال بعض البرامج الحاسوبية التي تتيح للقاضي الاطلاع على الأنظمة القضائية والأحكام والدراسات الفقهية المتعلقة بموضوع القضية المطروحة أمامه، ومن ثم يتيح له ذلك اتخاذ الحكم النهائي والصحيح قانوناً<sup>(١٢)</sup>. إن استخدام الوسائل الإلكترونية يسمح بمراقبة وتفتيش القضايا في نفس الوقت أثناء سيرها دون تحويل ملفاتها إلى إدارة التفتيش القضائي مما قد يؤخر الفصل فيها لفترة زمنية قد تطول، كما يساعد في مراقبة عمل المساعدين القضائيين من محضرين ومساعدين تنفيذيين وخبراء.

ثالثاً: دور التكنولوجيا الحديثة في مرحلة إقامة الدعوى الإدارية:

ففي المرحلة الأولى: استبدال القيد اليدوي للدعوى بالقيد الإلكتروني لها

كما هو الحال عبر نظام معين يوفر الوقت والجهد المبذول والذي ينفق في تسجيل بيانات الدعوى بالطرق التقليدية، كما يمكن التسجيل الإلكتروني لبيانات الدعوى من سهولة استرجاعها بسهولة من خلال رقم الدعوى أو بيانات الخصوم أو تاريخ إقامتها وهي خدمات لا يمكن أن يحققها التسجيل اليدوي لبيانات الدعوى، إذ يمكن من خلال هذا النظام الإلكتروني تحديد ميعاد الجلسة ويومها والدائرة التي تنظرها، وفي مرحلة تالية: يقوم المتقاضي بتحرير صحيفة الدعوى على النماذج المعدة لذلك الكترونياً، عبر البوابة الإلكترونية لديوان المظالم (نظام معين)، وما يتبع في ذلك من خطوات حتى يتولى القاضي المختص نظرها، وفي هذه الحالة لا يذهب المتقاضي إلى المحكمة لإقامة دعواهم كل ما هنالك أن علي المتقاضي يدخلون إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة واختيار الرابط الإلكتروني الخاص بالإجراء القضائي الذي يود القيام به، وهذا النظام مطبق في أغلب دول الاتحاد الأوروبي والتي منها علي سبيل المثال إنجلترا التي تبنت النظام القضائي Money Claim Online والتي يتيح للمتقاضين في قضايا التعويضات وقضايا المطالبات المالية تقديم تلك المطالبات للمحكمة عبر شبكة الإنترنت علي دعائم الكترونية والسويد. وفي المرحلة التالية من إدخال التكنولوجيا الحديثة للقضاء الإداري: قبول رفع الدعوى الإدارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وأشهرها البريد الإلكتروني، حيث يتم إرسال عريضة الدعوى إلى عنوان البريد الإلكتروني للمحكمة. والحقيقة أن هناك بعض المحاكم الأمريكية لا تقبل رفع عريضة الدعوى إلكترونياً إلا من خلالها، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات الطارئة. وفي النظام القضائي الأمريكي يوجد نظام فني مطبق منذ عام ١٩٩٦ يسمى الملف الإلكتروني للدعوى، وبموجب هذا النظام يحق للخصوم رفع أوراقهم القضائية إلكترونياً لدى كاتب المحكمة المختصة، وهو ما نراه مطبقاً في العديد من الدول، ومنها فرنسا على سبيل المثال، حيث قبلت المحكمة الإدارية لمدينة ناننت الفرنسية أول استئناف عبر البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠١، وكان كل ما طلبته المحكمة من المستأنف هو تأكيد استئنافه بالبريد العادي. وقد اعتمد المشرع الفرنسي الإيداع الإلكتروني للأوراق القضائية<sup>(١٣)</sup> عندما عدل قانون المرافعات المدنية، حيث نص في المادة ١٩٣٠ من المرسوم رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٥/٣/٢٠١٢ على أن "جميع الأوراق القضائية يجب أن تقدم أمام محكمة الاستئناف عن طريق البريد الإلكتروني إلكترونياً، وإلا اعتبر الطعن غير مقبول بأي إجراء آخر لم يتخذ على هذا النحو. وإذا تعذر تقديم الأوراق إلكترونياً لسبب خارجي، فيثبت ذلك بوثيقة مكتوبة وتسلم إلى قلم المحكمة. وفي هذه الحالة تسلم نسخة من تقرير الطعن إلى قلم المحكمة، وكذلك صور منه بعدد الخصوم، بالإضافة إلى نسختين. ويثبت تسليم المستأنف لهذه الأوراق إلى قلم المحكمة بذكر تاريخها وتوقيع الكاتب على صورة من الأوراق"<sup>(١٤)</sup> ونظام (البصير) الإلكتروني الذي بدأ العمل به سنة ١٩٩٩

لخدمة أطراف الدعاوى المقامة أمام القضاء الإداري الفرنسي، والذي يستطيع من خلاله كل طرف في الدعوى الدخول على الدعوى عبر الإنترنت منذ تسجيلها لدى المحكمة ومتابعة سيرها ومراحلها المختلفة حتى الفصل فيها باستخدام رقمها التعريفي، وهذا الرقم التعريفي سيحقق الخصوصية للمتقاضين مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتقاضين في استخدام التقنية الحديثة في دعاوهم<sup>(١٥)</sup> وبالطبع فإن تطبيق ذلك على القضاء الإداري السعودي سيكون له أثر كبير في إلغاء التعامل المباشر بين المتقاضين ومحاميهم ومساعدى القاضي من كتاب ومحضرين، وبرامج المعلومات وتطبيقاتها بعيدة عن الاعتبارات العاطفية والعلاقات الشخصية لمستخدمي المرافق العامة، كما سيسهل على المتقاضين ويوفر عليهم الوقت والجهد ويساعدهم إلى حد ما في إنقاذ دعاوى الإلغاء الخاصة بهم من الرفض الشكلي في حال مرور ٦٠ يوماً من وقت صدور القرار الإداري محل الاستئناف والعلم به دون استئنافه. كما يمكن أن يوفر على المتقاضين أتعاب المحامين إذا أرادوا ذلك وخاصة في الدعوى المقامة بداية أمام المحاكم الإدارية ومحاكم القضاء الإداري كونها محكمة درجة أولى: يمكن لكل مدعي متابعة دعواه بسهولة دون أن يؤثر ذلك على عمله، إلا أنه في حال رفض تسجيلها لعدم توفر أي من الشروط أو الإجراءات السابقة الذكر يقوم الموظف المختص بإخطار المدعي ومحاميه على عنوان بريده الإلكتروني برفض تسجيل دعواه وسبب ذلك الرفض.

**رابعاً: دور التكنولوجيا الحديثة في مرحلة التحقيق والمرافعة في الدعوى الإدارية** يستطيع المحامون وموكلوهم في القضايا الإدارية الاطلاع إلكترونياً على كافة الأوراق والمستندات والمذكرات والإجراءات والأحكام القضائية المقدمة في القضية، دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر المحكمة، وهو ما يمثل أداة لمراقبة عمل القاضي من قبل المتقاضين بشكل دائم ومستمر، وبالتالي ضمان شفافية العمل القضائي من خلال الرقم الإلكتروني للقضية الذي حصل عليه عند رفعها، والذي يتكون من ثلاثة أرقام (الرقم الأول هو رقم تعريف، والرقم الثاني هو رقم ملف القضية، والرقم الثالث هو رقم المحكمة الإدارية المختصة، كما يمكن تبادل المستندات والمذكرات قبل الجلسة من قبل محامي الخصوم إلكترونياً)، وهذا بطبيعة الحال يحد من الآثار السلبية الناتجة عن تبادل المستندات ورقياً بين الخصوم والمحكمة واحتمال ضياع ملفات القضايا. كما يوفر أماكن لتخزين هذه المستندات حيث يتم تخزين كل ما يتعلق بالقضية إلكترونياً في ذاكرة الكمبيوتر الخاصة بالمحكمة وفي أرشيف إلكتروني وهو ما تم تطبيقه بالفعل في فرنسا بعد موافقة لجنة إدارة المعلومات بمجلس الدولة على القضايا الخاصة المعروضة على مجلس الدولة الفرنسي كمحكمة نقض وهذا يسمح للمحامين بتبادل المذكرات القانونية فيما بينهم إلكترونياً وقد صدر القانون رقم ١٦٧٨ لسنة ١٩٧٨. ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٥ في فرنسا، والذي سمح (بتعديل مواد قانون المرافعات المدنية، المواد ٧٤٨/١ وما بعدها) الذي سمح بالاتصال الإلكتروني بين المحكمة ومحامي المتقاضين في نطاق الإجراءات المدنية، وبعض إجراءات التنفيذ، ثم جاء البروتوكول الموقع بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٥ بين المحاكم الابتدائية الفرنسية ونقابة المحامين - والتي تحمل اسم Comic TGI لتنظيم تقنية التبادل الإلكتروني للأوراق القضائية بين المحامين والهيئة القضائية المختصة للنظر والفصل في النزاع، ثم وقعت نقابة المحامين والمحاكم الفرنسية بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٧ بروتوكولاً ثانياً بموجبه يمتد نطاق التبادل الإلكتروني للأوراق والمستندات ليشمل نطاق العدالة الجنائية بالإضافة إلى العدالة المدنية والإدارية، وتتوالى البروتوكولات، ففي ١٦/٦/٢٠١٠ تم التوقيع على بروتوكول يسمح بالتبادل الإلكتروني للأوراق والمستندات أمام جميع درجات التقاضي أمام القضاء الفرنسي، والمحكمة السنغافورية بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٠ كما أكد النظام القضائي منذ عام ٢٠٠٠ على ضرورة تقديم الوثائق والمستندات إلكترونياً عبر تقنية قلم الكاتب، حيث لا يحق للمتقاضى تقديم أوراق ومستندات الدعوى إلا إلكترونياً، كما يمكن للمحكمة الاستعانة بتقنية الدوائر التلفزيونية المغلقة (الفيديو كونفرنس) لسماع أقوال الشهود والخصوم وإجراء التحقيقات، وهي تقنية تسهل اللقاءات المرئية من الناحية الفنية، وذلك باستخدام تقنيات الصوت والفيديو لإنشاء اتصال بين شخصين أو أكثر عبر الإنترنت، من خلال الشاشات. شاشة عرض تلفزيونية متصلة بشبكة اتصالات لرؤية كل المعنيين بقضية معينة بحيث يرى كل منهم الآخر ويتبادل معه كافة الآراء والمناقشات وكأن الجميع يجلسون في مجلس واحد، وهي تعتبر من وسائل الإثبات الحديثة التي قد يعتمد عليها القاضي في كثير من المنازعات التي تتطلب حسم شهادة شاهد يتعذر عليه الحضور إلى مقر المحكمة لأي سبب، أو سماع أقوال المدعي بالتعويض إذا تعذر عليه حضور الجلسات بسبب المرض أو مناقشة الخبير في التقارير التي قدمها في المسائل الفنية المتعلقة بالنزاع، أو لأسباب أمنية مثل الموقوف والموقوف على ذمة التحقيقات الجنائية، ويكفي في استخدام هذه التقنية أن يكون كل طرف في الدعوى من الخصوم والهيئة الحاكمة على علم بهذه التقنية، وأن يكون لديه جهاز كمبيوتر مزود بميكروفون وكاميرا فيديو، ومن خلال هذه التقنية يمكن الحفاظ على مبدأ المواجهة بين الخصوم في النزاع القضائي، والمساواة بينهم في إتاحة الفرصة الكاملة لهم لعرض وجهة نظرهم وتقديم المستندات المؤيدة. نظمت الاتفاقية الأوروبية للتعاون القضائي في المجال الجنائي (رقم ١٨٢/٢٠٠١) كيفية استخدام تقنية الفيديو. المؤتمر أمام القضاء الجنائي الأوروبي: تعتمد حوالي ٨٠٪ من الأنظمة القضائية الأوروبية على هذه التقنية في نطاق العدالة الجنائية لعقد جلسات الاستماع للضحية

والشهود بطريقة آمنة، بالإضافة إلى سماع إجاباتهم على أسئلة جهات الادعاء، كما هو مطلوب بموجب اللائحة الأوروبية رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٠٠١ الصادرة بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠١، والمتعلقة بالتعاون بين القضاء في الدول الأعضاء في مجال الأدلة في المسائل المدنية والتجارية. وتستخدمها بعض الدول الأوروبية لعقد جلساتها لسماع أقوال الخبير<sup>(١٦)</sup> في المسألة الفنية التي قد تعيق نظر القضاة أمام القضاء الإداري، كما هو الحال في ألمانيا على سبيل المثال. في الواقع، أُلزمت خطة العدالة الإلكترونية الأوروبية الأنظمة القضائية الأوروبية باستخدام تقنية مؤتمرات الفيديو لتشمل جميع الأنظمة القضائية التابعة للدول الأوروبية في نهاية عام ٢٠١٣. ومنذ عام ٢٠٠٥ في سنغافورة، يحضر أطراف الدعوى جلسات دعواهم عبر تقنية مؤتمرات الفيديو، التي تتيح لهم حضور نظر المحكمة للقضية عبر شاشات رقمية، دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر المحكمة. كما يتيح هذا النظام التسجيل الإلكتروني لوقائع الجلسات وتسجيل المرافعة وأقوال الدفاع والشهود، وهو ما يطبق حالياً في العديد من المحاكم السعودية، ويطبق بشكل كامل أمام المحاكم الكويتية أمام النيابة العامة والمحكمة العامة ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز. إن استخدام وسائل الإثبات الإلكترونية هو تأكيد على القيمة والأهمية التي دفعت المشرع إلى إن التعامل معها بكل احترام. ويرى الباحث أن ما يسمى الحاسب الآلي للقاضي أو القاضي الإلكتروني يمكن الاستعانة به لمساعدة مفوض الدولة في إعداد الدعاوى الإدارية، وخاصة تلك التي تتطلب خبيراً محاسبياً، حيث لا يتجاوز عنصر الخطأ الناتج عن استخدامه في مثل هذه الدعاوى ١٪. كما يمكن أن يحل محل مفوض الدولة في إعداد تقرير في القضايا التي استقرت فيها أحكام ديوان المظالم على حكم معين، وهو ما لا نراه متعارضاً مع عمل ديوان المظالم ودوره القانوني والقيمة التي يستند إليها في تقريره، حيث أنه غير ملزم للمحكمة. كما يمكن أن يلعب دوراً مساعداً لمفوض الدولة وفقاً لاختصاصه في عرض تسوية على طرفي النزاع. وقد طبقت فكرة نظام القاضي الإلكتروني في بعض الدول مثل سنغافورة والبرازيل والصين، حيث يتم الاعتماد عليه كوسيلة بديلة في بعض القضايا المالية (قضايا البنوك والضرائب والجمارك والنفقات والميراث أو الوصية)، بشرط أن يستند إلى على الحسابات المخزنة والمجمعة على الحاسب الآلي، حيث يتم تنفيذ ذلك من خلال برنامج الكتروني متطور يحفظ القوانين والأنظمة النافذة، وجميع السوابق القضائية، وظروف الإدانة المحتملة، وعلى جميع الخصوم تقديم الطلبات والدفع والمستندات المؤيدة والمعارضة على قرصين مدمجين لهما نفس سعة التخزين، ثم يتم إدخال البيانات الموجودة في القرص المدمج إلى ذلك البرنامج الذي يعد التقرير على ضوءها، ويمكن للبرنامج أن يستطلع رأي القاضي البشري في بعض تفاصيل القضية، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب البشرية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن العنصر البشري في نظام القاضي الإلكتروني، حيث يعمل البرنامج وفق البرمجة التي يقوم بها العنصر البشري، دور القاضي الإداري في تحقيق وإثبات الدعوى الإدارية أمام القضاء الإداري الإلكتروني: القاضي الإداري حر في تكوين اعتقاده، وهو ما يعرف بعمل القاضي في ظل نظام الأدلة الحرة. فهو في ممارسته لسلطته التقديرية في تحديد وسائل الإثبات المناسبة، لا يتقيد بطلبات الطرفين، حيث تعتبر رغبتهما مجرد اطلاع عليه دون التزام عليه بالرد عليها. كما أنه يمارس سلطته حتى ولو لم يطلب أي من الطرفين استخدام وسيلة إثبات معينة، وحتى ولو اعترض الطرفان عليها. وكل ما عليه هو الالتزام بمراعاة المبادئ المتعلقة بأصول التقاضي وضماناته وحقوق الدفاع. لذلك، يجب عليه أن يؤسس قناعته ويستمددها من أدلة تمكن الطرف المعني من مناقشتها، وفقاً لمبدأ وجود إجراءات قضائية. وعليه فإن حرية القاضي الإداري في الأمر بوسائل الإثبات تحكمها فكرتان تحكمانها وتحددانها في آن واحد، منها الفكرة الأولى: وهي أن القاضي لا يستطيع أن يمتنع عن الأمر بوسائل الإثبات اللازمة لفهم وتوضيح وقائع الدعوى وتوفير المعلومات التي تجعلها صالحة للحكم، وذلك لما يقع على عاتقه من التزام بالحكم في الدعوى على أساس العلم التام بعناصرها، والفكرة الثانية: وهي أن القاضي الإداري ملزم بعدم الأمر بوسائل تحضير أو إثبات غير مجدية.

## الذاتة

تناولنا في بحثنا هذا التصور لما يمكن أن يكون عليه مرفق القضاء الإداري لو تم تفعيل فكر الإدارة العامة الإلكترونية له، ومدى الاستفادة التي من الممكن أن تلحق بهذا المرفق حال تطويره باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وحجم المكاسب التي سيحققها ذلك سواء بالنسبة للمتقاضين أو بالنسبة للمصلحة العامة والتي هي أساس قيام أي مرفق عام والتي تتمثل في إتاحة حق التقاضي لجميع المتقاضين بسهولة ويسر مع تحقيق فكرة العدالة الناجزة واخراجنا بمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

## النتائج:

١- وقد تبين أن استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مرفق القضاء الإداري يتيح للمتقاضين تسجيل الدعوى وتقديم الأدلة وحضور الجلسات، من أجل التوصل إلى الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، التي تعد جزءاً من منظومة معلوماتية تبقى القضاة على اتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي.

٢- وقد أوضحنا أن العمل باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مرفق القضاء الإداري يتيح للخصوم متابعة قضاياهم، بما في ذلك الحضور وتسجيل الطلبات والاتصال الإلكتروني المباشر بموظفي المحكمة والقضاة دون حضورهم الشخصي، وما يميزه الشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومات وتنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك.

٣- وقد تبين أن الوسائل الإلكترونية تمنع صدور حكمين متتاليين من نفس المحكمة أو الدائرة القضائية بين نفس الخصوم وفي الموضوع، وهو ما يمكن أن يحدث عملياً برفض تسجيل موضوع الدعوى إلكترونياً مرتين من خلال البرنامج الإلكتروني المخصص لذلك. وقد تبين أن الجهة الرقابية السعودية أقرت استخدام الوسائل الإلكترونية التالية في التبليغات القضائية:

### **التوصيات:**

١- تطوير نظام المعلومات لقاعدة بيانات قطاعات القضاء الإداري وفق أحدث النظم البرمجية المعتمدة دولياً والقابلة للتطوير، واعتماد نظام المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية لكافة وثائق القضاء الإداري.

٢- التوسع في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، حيث يؤدي ذلك بالضرورة إلى تفعيل نظام التقاضي الإلكتروني الذي يمكن من خلاله تسجيل الدعوى وتقديم المستندات وحضور الجلسات والمرافعة وسماع الشهود والنطق بالحكم وتنفيذه إلكترونياً دون الحاجة إلى الذهاب إلى مبنى المحكمة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية.

### **قائمة المصادر والهوامش**

- ١ - د. احمد، بن محمد، الشمري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري، كلية الحقوق وإدارة الاعمال، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية، ص ١٤.
- ٢ - أ. عبد العزيز عبد الله، الرقابي، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والقانون الإداري، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٨.
- ٣ - حسين بن محمد الحسين، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، المملكة العربية السعودية، المنعقد للفترة من ١-٤/١١/٢٠٠٩، ص ٥.
- ٤ - أ. سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الموارد البشرية في القطاعات الحكومية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية (المملكة المتحدة)، ٣.ت، ص ٢٤.
- ٥ - أ. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، دولة قطر، ص ٤١.
- ٦ - أمل لطفي حسن جاب الله، إثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣، ص ٣٨.
- ٧ - د. علي، لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس " الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية"، المنظم بمعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، دبي، الامارات العربية المتحدة، المنعقد للفترة من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٨.
- ٨ - أ رحيمة الصغير سعد نمديلي، العقد الإداري الالكتروني دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٣٩.
- ٩ - د. يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص ٣١٩.
- ١٠ - المستشار مقبل شاكر، المعلوماتية القانونية والقرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لمؤتمر الكويت الأول للمعلومات القانونية والقضائية، ١٩٩٩، ص ٣٣٧-٣٣٩.
- ١١ - د. محمود السيد عبد المعطي، الانترنت وبعض الجوانب القانونية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٩.
- ١٢ - عبد الهادي العوضي، الجوانب القانونية للبريد الالكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٧-٢١.